# دور الفكر النقدي في تطوير مفهوم الأمن


حليمة حقاني

أستاذة محاضرة «ب» كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر03.



**Abstract**

The security criticism school of through of the third perspective dialogue of international relations analysis has effectively contributed to the promotion of international politics under-standing.

Because precedent realistic and liberal perspectives have proved to be more appropriate for the analysis of new security threats like: hungers, poverty and environmental threats which inquired a more comprehensive approach to security encompassing other security aspects such as: political, economic, social, environmental and strategic as concerved by security experts live barry buzan, ole weaver, and jaap de wild and the live of coopenhagen and frankfourt school of throught.


**مقدمة:**

عرفت السياسة الدولية التغير والدينامكية سواء على المستوى الأمني أم الفكري، وباعتبار الدراسات الأمنية من الحقول الدراسية المهمة في مجال العلاقات الدولية شكلت دراسة الأمن محور الجهود للعديد من الأوساط الأكاديمية والمفكرين، بحيث أصبحت العديد من مفاهيم وأنواع الأمن غير صالحة لتحليل وتعميق الظواهر الأمنية خاصة التي ظهرت بعد الحرب الباردة، مما أدى إلى ضرورة تجاوز المقاربات التقليصية للأمن التي نادت بها الموجة المابعد وضعية وخاصة النظرية الأمنية النقدية ما سمح بإعطاء شرعية لهذا العمل الفكري النقدي

هو قدرتها على تحليل مصادر التهديد التي تأتي من داخل الدولة نفسها مثل مخاطر التلوث والإرهاب، التحركات السكانية السريعة والأمراض المعدية والتصادمات الهوياتية حيث سمحت بتغيير مستوى التحليل من الدول إلى المجتمع والأفراد، لذلك الأمن المجتمعي يعتبر المدخل الأكثر قدرة على تحليل الأجندة الأمنية الجديدة والأقدر على تحليل وفهم الانقسامات الاجتماعية التي تعاني منها الكثير من الدول هذا عندما فشلت الأنواع التقليدية للأمن أو كانت من المسببات الرئيسية لظهورها.

وعلى هذا الأساس نطرح الإشكال التالي:

**ماذا أضافت المقاربة النقدية إلى الدراسات الأمنية الدولية؟ وهل يعتبر هذا النوع من الأمن المنهج التحليلي المناسب لتحليل المعضلات الأمنية؟**

ومن أجل تحليل ممحص وواضح ارتأت الضرورة تقسيم العمل إلى مجموعة من الوحدات التي تعطي الموضوع زيادة الأهمية والوضوح وهي كالتالي:

- أهمية المنظور النقدي في الدراسات الأمنية الدولية.
- تعميق مفهوم الأمن بالانتقال من الأمن القومي إلى الأمن المجتمعي.
- المعضلة الأمنية المجتمعية.
- استراتيجية الإدارة والتأمين من المخاطر.

**1. أهمية المنظور النقدي في الدراسات الدولية الأمنية الدولية:**

سمحت التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة التي عرفت تحركا فكريا مهمّا في العلاقات الدولية وكذا مرونة وتعقيد في آن واحد، ما سمح بفتح فرصة أكاديمية لتطوير أدوات مفاهيمية وأطر نظرية مفسرة لواقع السياسة الدولية ونجده واضحا في النظرية النقدية الدولية خصوصا في الشق الأمني المستنبط من أصول فكرية وفلسفية عموما أو ما يسميها « كيوهن» بالمقاربة الانعكاسية التي نتجت عن الحاجة إلى توليد مفاهيم تقر بالفاعلية على أنها ذلك الشيء الذي هو أكثر بكثير من مجرد انعكاس للشرط الاقتصادي الموضوعي، حيث تعنى بالعلاقة بين المعرفة والانعتاق.[1]

على الرغم من الانتقاد الذي تلقته النظرية النقدية خاصة من طرف « مارك هوفمان» الذي اعتبرها ظهرت خارج الحوارات المنظورية ومع ذلك تم تأكيد النظرية النقدية كنظرية للعلاقات الدولية في أواخر الثمانينيات، وبذلك تخلت عن انتقالها من الحوار بين النماذج إلى الحوار الثالث رسميا.

في بداية التسعينيات تم إدراج النظرية الدولية النقدية ضمن حقل الدراسات الأمنية مما أنتج «الدراسات الأمنية النقدية (Critical Security (CSS Studies كما سماه « كين بوث» [2].

إن حقيقة الأمن تتمثل في بناء مسافة نقدية على مصادر الاستبداد والبنى المجحفة القائمة في النظام السائد «الواقعية»، وقد ساهمت المدارس المهمة من مدرسة كوبنهاغن ومدرسة أبريستويث «مدرسة ويلز» ومؤخرا مدرسة باريس يعرض البناء المعرفي للعمل النقدي في الدراسات الأمنية.

ترمي النظرية النقدية عند « هوركهايمر» إلى تحقيق ثلاث مهام:

1. الكشف في كل نظرية عن المصلحة الاجتماعية التي ولدتها أو حددتها.
2. وعي النظرية أنها تمثل مذهبا للتطور التاريخي

والاجتماعي لتعكس مصلحة الأغلبية الاجتماعية في تنظيم العلاقات لتطابق العقل مع الواقع وتطابق مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة.

3. التصدي لمختلف الأشكال اللامعقولة التي حاولت أن تلبس للعقل وتؤسس اليقين بها في شكل عقلانية مزيفة.[3]

وفقا للنظرية النقدية، هناك ارتباط وثيق بين العقل والحرية والانعتاق، فالعقل هو الذي يعطي على التوجه بالذات نحو تقرير الحياة الخاصة والحرية تفترض العقل.

رفض الفكر النقدي المعرفة الوضعية وأنماط العلاقات في حقل الدراسات الأمنية التي تركز على المقاربة التقليصية للأمن الخاصة أساسا بالوحدة السياسية أو الفكر الدولتي، ومن هذا المنطلق سعى المفكرون النقديون الأوائل مثل « كين بوث، ريتشارد وين جونز، كيث كروز، مايكل ويليامز» إلى إعادة مفهمة الأمن وإبراز الطرق البديلة والنقدية للتفكير بالأمن مع أنه يعتبر « مارك هوفمان» أن « ماكس هوركهايمر» هو أول من وضع معالم النظرية النقدية الاجتماعية في سنة 1973 م.

تسهم النظرية النقدية في مجال العلاقات الدولية بتحدي التفسيرات التقليدية من خلال توسيع قدرة علماء الاجتماع لتفسير الظواهر الخاصة من جهة، ومن جهة أخرى العمل على تحديد الظروف الممكنة للسياسة العالمية الراهنة لمسلمات أو ثوابت، وهنا يمكن الوصول إلى إمكانات واحتمالات التغيير.[4]

أشار « روبرت كوكس» في عبارة شهيرة « النظرية دائما لبعض الأشخاص وبعض الأعراض» في حين المعرفة الوضعية عملت على الحفاظ على الوضع القائم من خلال عدم المساواة في القوة والمصلحة التي لا تقود إلى التقدم المجتمعي والتحرر الذي تحاول النقدية أن تفسره.[5]

أدت المعضلات الأمنية التي ظهرت بعد الحرب الباردة خصوصا المجتمعية مثل الهوية والفقر، إلى ضرورة تغيير سياقات الخطاب الأمني المعاصر من خلال إعادة صياغة لأدبيات الأمن، والنظر بجدية برسم مسار دقيق يعتمد على الفحص النقدي لمواجهة الأزمات العالمية.[6]

**2.تعميق مفهوم الأمن بالانتقال من الأمن القومي إلى المجتمعي:**

لا بد من الإشارة إلى اتفاق النظرية النقدية مع المنظورات السابقة الوضعية وخصوصا الواقعية الجديدة مع العلم أنه تم الانتقال إلى الفكر المابعد وضعي بصورة مرنة وليست راديكالية خاصة فيما يتعلق بـ:

- الهدف الأسمى للدول وهو البقاء.

- عقلانية خيار الدولة باستخدام القوة عند التهديد.

هناك مبادئ تعتبر مرجعيات للفكر النقدي ولا يرفضها هذا الأخير:

- بنية النظام الدولي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونا أو تنافسا.
- الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.
- تحدث المعضلة الأمنية نتيجة انعدام الثقة.

يشير المفهوم التقليدي للأمن إلى حماية وسلامة الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة العسكرية والسياسية والدبلوماسية التي يمكن أن تؤثر على الدولة تأثيرا ماديا يمس كيانها

السياسي ووحدتها الترابية، ولذا حدد مفكرو الفكر الواقعي وعلى رأسهم « لين جونز» تمركز الدراسات الأمنية حول موضوعين رئيسين أولهما أسباب الحرب وطرق مواجهتها، والثاني الاستراتيجية بمعنى مدى توفير القدرة العسكرية المستعملة لأغراض سياسية.[7]

إن زيادة الأمن أمر ضروري في ظل « هذا المجتمع الفوضوي الذي وجد في أكثر فترات التاريخ المعروف، ظهر ما يسمى بمعضلة الأمن، لذا لا بد أن يكونوا قلقين بشأن أمنهم من أن يهاجموا فالسبيل اكتساب المزيد من القوة لكي يتخلصوا من تأثير قوة الآخرين»[8]، ثم طرح مفكرو المدرسة النقدية ضرورة تعديل الفكر التقليدي حول مفهوم الأمن والعمل ضمن مشاريع أمنية جديدة أوسع تخرج عن الرؤية الواقعية الضيقة التي تركز الأمن في القدرات العسكرية.

الأمن لا يرتكز على مجرد الأمن السلام السلبي بمعنى غياب الحرب كعنف مباشر لأن الأمن له معنى أوسع من ذلك بالخروج من النمط التقليدي للمفهوم المرتبط بالتهديدات الخاصة فقط بالأمن القومي لأن له معنى أوسع من العناصر المادية المرتبطة مباشرة بالوجود المادي بل يفوقه من خلال ضرورة تجسيد الكرامة والعدالة الإنسانية تدعيما لذلك أصدر باري بيوزن كتابه « الشعب الدولة والخوف « فكرة توسيع الأمن ليفوق البعد العسكري إلى خمسة قطاعات مهمة مشتركة سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية.[9]

إن تغير المطروحات الفكرية الأكاديمية حول مفهوم الأمن وتطورها كان نتاج مجموعة من المسببات الضرورية أهمها:

⟸التغير في وحدات العلاقات الدولية حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد والأساسي نتيجة لظهور وحدات أخرى.

⟸التحول في موضوع العلاقات الدولية كالمتغير المجتمعي والاقتصادي مما سمح ببروز مقاربات جديدة حاولت تحليل النقص أو القصور الفكري للمنظور التقليدي.

⟸ظهور مؤشرات عديدة دفعت إلى الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة أهمها:

⟵أزمة الدولة القومية وبروز الثورات العرقية والحركات الانفصالية.

⟵تطور المجتمع المدني في مواجهة هيمنة الدولة.

⟵ظهور عنصر الهوية والعامل الثقافي في السياسة الدولية.

⟵ظهور الكثير من الأزمات الداخلية أهمها زيادة الفقر والبطالة وما صاحبها من توسع عمل المجموعات الإرهابية التي عبرت عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي بالعنف والرد الصلب.

ومن خلال هذه الأسباب لم يعد الأمن القومي يستوعب هذه الأنواع من التهديدات كما أن الإمكانات العسكرية لا تكفي لمواجهة هذه الأخطار التي عرف مداها المستوى الإقليمي فالعالمي، لذا طور « باري بيوزن» مع « أول وايفر» فكرة « الأمن المجتمعي» باعتباره أحد أنواع الأمن الأساسية والمهمة بعد الحرب الباردة الصالحة أوله القدرة على فهم الأجندة الأمنية في أوروبا، والتعامل مع الأنواع الجديدة من التهديدات التي عجز الأمن القومي عن معالجتها حيث تكون الدولة في بعض الحالات سببا في ظهورها.

طور « باري بيوزن» مع «أول وايفر» فكرة الأمن المجتمعي باعتباره المدخل الأكثر قدرة على فهم الأجندة الأمنية الصاعدة في أوروبا على عكس الأمن الدولي التقليدي الذي ركزعلى السيادة، لكن الأمن المجتمعي موضوعه الهوية من خلال قدرة المجتمع على الحفاظ على أنماطه التقليدية « كاللغة والثقافة والدين والهوية والعادات الوطنية.[01]

ساهمت التغيرات الدولية والتهديدات الجديدة التي أضيفت إلى تهديد الأمن القومي للدولة إلى وضع « المجتمع « من طرف مفكري « مدرسة كوبنهاغن» كموضوع مرجع للأمن مقابل الدولة من أجل حفاظ المجتمع على الاستمرارية في جوهره في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية.

إن الأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر انسجاما وتوافقا لتحليل المهددات الجديدة، كما أسهمت العولمة والظواهر العابرة للحدود وتدخل مصالح أجنبية في السياسات المحلية للدول أصبح المجتمع الأكثر تهديدا أكثر من الدولة.[11]

إن ضرورة نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع يدل على أن الأمن المجتمعي {societal security} له دلالة أكبر من الأمن الاجتماعي {social security} هذا الأخير يركز على الفرد وعلاقته بالاقتصاد أما المفهوم المجتمعي فيركزعلى الجماعة وهويتها[21]، مما يدل على أن التهديدات لم تعد تأتي فقط من المستوى الخارجي لأن التغيرات الدولية سمحت بغلبة الصراعات الداخلية وتأثيرها على الأمن المجتمعي وأمن الدولة وقد تصل إلى فشل الدولة مثل حالة «مالي» مما يخلق معضلة أمنية مجتمعية واضحة.

**3 المعضلة الأمنية المجتمعية:**

وفقا لمفهوم الأمن المجتمعي البديل عن الأمن القومي تصبح « الهوية» بدورها هي القيمة المهددة لأفراد في مجموعة اجتماعية واحدة ويبرهن « وايفر» في ذلك « لأمن الدولة السيادة هي القيمة النهائية وبالنسبة إلى أمن المجتمع قيمته الهوية، كلتا الاستعمالين يدلان على البقاء فالدولة إن فقدت سيادتها تزول الدولة والمجتمع الذي يفقد هويته تسوده مخاوف من أنه لن يكون قادرا على البقاء نفسه.[31]

تشير مدرسة كوبنهاغن إلى أن من أكبر مصادر اللاأمن المجتمعي يتمثل في المعضلة الأمنية المجتمعية حينما تقوم مجموعة بمحاولة زيادة أمنها المجتمعي تتسبب في رد فعل في الجماعة الثانية وهذا الأخير ينقص من الأمن المجتمعي للجماعة الأولى ويكون السبب في معضلة الأمن لمجموعة معينة بشكل كبير ينتج سلوكا شبه إبادي تجاه الجماعات المجاورة وهذا يسميه « باري بيوزن» « بالمأزق الأمني المجتمعي».

إن استمرار تطبيق التدابير القمعية التي تتخذ ضد التعبير عن الهوية أو ضمير « نحن» سواء من المجموعات الأخرى أم من الدولة « السلطة السياسية « ويتحدد ذلك بصور « إغلاق مكان العبادة أو التعليم، استعمال اللغة وأصعبها إقصاء أو حرمان وكذلك قتل أفراد جماعة».[41]

إن الفوضى عند النقدية هي هيكلية نتيجة التأثير المتبادل للفاعلين الذين يستخدمون قواعد معينة ويدخلون في معاملات اجتماعيه فالفوضى ليس لها منطق مستقل عن العمليات التي تتم داخل النظام من نوع الثقافات، كما تسهم الهوية في تحديد الفواعل، لذا تعتبر هذه الأخيرة أساسية في السياسة العالمية والمجتمع الداخلي على حد سواء وتدعيما « فالعالم من دون هويات هو عالم الفوضى والاضطراب عالم مخترق بعدم اطمئنان

مستعص عن الحل، عالم يكون أكثر خطرا من الفوضى الدولية.[51]

تكمن أهمية المعضلة الأمنية الواردة في المجتمع المتمثلة في عدم التعرف على الهوية وما ينعكس على ذلك بشكل سلبي على المصالح.

تطرح الإثنية مطالب تأكيد هويتها واحترامها بتمثيلها في النظام السياسي أو منحها وصفا خاصا داخل الدولة والنظام السياسي الذي تعيش في ظله والمجتمع الذي تنتمي إليه حيث إن موضوعات اللغة والدين والعادات والتقاليد،[61] أكثر الموضوعات طلبا لدى هذه الجماعات.

هناك علاقة وثيقة بين الجماعات الإثنية والفوضى واللاأمن الذي يصل إلى درجة فشل الدولة، وأبرز الأمثلة على ذلك في إفريقيا من خلال انهيار مؤسسات الدولة وعجزها عن توفير الاحتياطات الأساسية مما يؤدي إلى أزمات إثنية مهددة قد تتعدى نطاق الأمن القومي أو الداخلي وأصبحت تنازع وتنافس بقاء الدولة.

تنادي الجماعات ذات الأغلبية بأن دينها هو الدين الرسمي، والإثنيات ذات الأقلية تطالب بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة وقد تصل حتى المطالبة بالانفصال أو الحكم الذاتي مثل: حالة الأكراد، وقد ساهم الاستعمار في تدعيم الغليان المجتمعي وتهديد أمن الدول والأفراد.

فتجاهل النظام السياسي لمطالب جماعة إثنية معينة أو عدم اعترافه بها والأكثر من ذلك عجز مؤسسات النظام في استيعاب المطالب المتصاعدة بالمشاركة في صنع القرار السياسي سيؤدي حتما إلى استعمال هذه الجماعات العنف أو الاستبداد والأعمال غير المشروعة كالتمرد أو تكوين مجموعات إرهابية منظمة للتعبير عن رفضها لنظام الدولة، وقد يتحول عملها الإجرامي من داخل الدولة إلى المستوى الإقليمي ثم العالمي.

يشير « برهان غليون» إلى أن التعددية الطائفية تتحول إلى مشكلة تهدد الديمقراطية والحياة الوطنية عندما يتغلب الانتماء إلى الطائفة على الانتماء إلى الجماعة الوطنية ويحصل ذلك نتيجة نقص وعطب في النظام السياسي العام وتساعد على ذلك النخب السائدة في شحن التمايز الطائفي بمدلولات سياسية وتستخدمه في النزاع على السلطة.[71]

سمح التغير الدولي والداخلي بظهور تهديدات جديدة اهتمت بدراستها المدرسة النقدية وانطلقت بتمحيص الأفكار السابقة والاحتفاظ بجزء منها ما يتناسب مع السياسة العالمية بعد الحرب الباردة كما أنها أسهمت في استبدال المعضلة الأمنية الخاصة بالدولة بالمعضلة الأمنية المجتمعية للتعامل مع المجموعات الداخلية وتأثيرها على النظام السياسي والدولي.

### 4. استراتيجية الإدارة والتأمين من المخاطر:

إدارة الخاطر هي سياسة المدرسة النقدية تعتمدها الدولة لدراسة مظاهر انعدام الأمن، حيث دخلت فكرة الخطر إلى حقل الدراسات الأمنية عن طريق أطروحة « بيك» حول مجتمع الخطر[81]، وتشير « أرادو وفان ميونستر» إلى أن مسؤولية صانع القرار منع الضرر أو الأذى.[91]

وتدعيما لذلك في المجتمع الصناعي أهم هدف المسؤولين هو إنتاج وتوزيع الثروة في ظروف الندرة، وبدوره يرافقه انتشار المخاطر وبالتالي يصبح الخطر كتقنية لتوفير الذي يتجاوز الحدود وذلك بتوفير التكنولوجيا المختلفة التي تسمح بأن نفهم أي نوع

من الأمن نعيشه. وقد تم استعمال هذه الطريقة خاصة في تخصص العلاقات الدولية وعلم الإجرام.

بما أن الخطر يعتمد على اتخاذ القرارات في ظروف عدم اليقين من خلال العمل العقلاني، فتحليل المخاطر يعتمد على تقدير وتقييم التهديدات المستقبلية وتحديد الإجراءات الواجب توفرها للتعامل مع المخاطر وهذه التقنية يمكن أن تساعد على تصنيف المخاطر وربما القضاء عليها.

إن الفهم العام للخطر يساعد على السيطرة عليه وتقليل تأثيراته على الدولة وعلى المجتمع مما يفترض اعتماد منطق عدم اليقين الملازم لوجود الخطر فيسهل علينا التمييز بين نوعين من المخاطر: الواقعية والافتراضية.[02]

إن المخاطر الافتراضية المستقبلية التي نجهل طبيعتها ومصدرها وتوقيتها وطريقة التعامل معها هي التي تتطلب حالة التأمين من طرف الدولة ومؤسساتها الأمنية لإدارة هذه المخاطر.

أشار كل من « باكر وسيمون» إلى { انتشار الخطر} كنوع واسع ومختلف من الجهود الرامية إلى تصور ومعالجة المشاكل الاجتماعية من ناحية المخاطر، كما بين كل من « إيركسون ودويل» [12] استراتيجيات صناعة التأمين من المخاطر الكارثية مثل الهجمات الإرهابية والتوسع غير المسبوق للجماعات الإرهابية العابرة للحدود.

تعيين مفهوم الخطر ضمن الدراسات الأمنية يخرج عن المعنى التقليدي للأمن المرتبط بحالات العنف والحرب، ولذا ترى مدرسة كوبنهاغن ضرورة التمييز بين المخاطر والتهديدات لأن الفرق بينهما يتوقف على طريقة شروط أمننة قضية معينة لأن الخطر يحول تحقيق الأمن نحو الممارسات المتباينة والأكثر استفاضة التي تتعلق أساسا بالتأكد من أن المخاطر لن تتطور إلى تهديدات واقعية ملموسة لبقاء الجماعة.

بينما يركز الأمن على التهديد الوجودي يركز الخطر على كيفية الاستتباقية في التعرف على انعدام الأمن في ظل المستقبل وكيفية إدارة هذا الخطر المجهول في صورة وقائية واتخاذ الإجراءات والتدابير من أجل الوصول إلى نقطة الحد الأقصى من التهديد الحقيقي.

**خاتمة:**

تعتبر المدرسة النقدية الجسر الذي يربط بين المناهج الوضعية وما بعد الوضعية في العلاقات الدولية وقد وصلت إلى درجة السيطرة النظرية في الحقل خاصة في الجانب الأمني كبديل حقيقي للمناهج الجامدة والصلبة والضيقة في الحقل.

نجحت مقاربة الأمن المجتمعي في الكشف عن التهديدات الجديدة التي برزت بعد الحرب الباردة وتحليلها بشكل سمح بأهمية المقاربة الموسعة للأمن في التعامل مع الأنواع الجديدة للأمن التي تتعدى الأمن القومي أو تضاف إليه.

إن تجاهل الدولة للتهديدات المجتمعية وترتيبها ضمن السياسة الدنيا لم يعد واردا في الطرح النقدي للأمن لأنها كشفت من خلال دراسات السياسة الدولية أن هذه الانقسامات الاجتماعية تكون من الأسباب الهامة لتراجع الدولة وتفككها وقد تصل حتى فشل الدولة وتلاشيها، لذا تعتبر من الأسباب القوية لتهديد وجود الدولة واستقرارها وتراجع نسب التنمية.

الأمن المجتمعي من الأبعاد الهامة للأمن إلى جانب الأمن العسكري ولا بد على الدولة أن تأخذ

بعين الاعتبار أهمية الهوية والبناءات الاجتماعية في سياسة الدولة لأن إهمالها يعني التوتر والتهديد والعنف غير المباشر الذي يتحول إلى عنف مباشر تكون قوته في فشل الدولة وانهيارها.

**قائمة المراجع:**


1 آلان هاو، « النظرية النقدية «، ترجمة: ثائر ديب، ط 1، المركز القومي للترجمة، 2010، ص ص. 37. 38.

2 Ken Booth, critical security studies and world politics. Lynne rienner publishers, INC, 2005, p. 160.

3 توم بوتومو، مدرسة فرانكفورت، ترجمة: سعد هجرس، ليبيا: دار أويا، 2004، ص. 207

4 Kimberly Huchings: the nature of critique international relations theory, in Richard wyn jones (Ed) : critical theory and worldpolitics,pp.79-80.

5 Steve smith, methodological debates: post-approaches:

http:// www.oup.uk/best.textbooks/politics/jaksremsen2el.

6 Keith Krause, Mchael C. Williams, critical security studies: concepts and cases , U.K: ucl press , 1997, p. 85.

7 John A. Vasquez," the realist paradigm and degenerative versus progressive research on waltz's balancing proposition ", American political science review, vol. 91 no. 04 December, 1997, pp.899-912.

8 John H. hertz, " idealist internationalism and the security dilemma", world politics, vol. 02, janvier, 1950, p. 157.

9 Barry buzan, people, state and fear: an agenda for international security studies in the post-cold war Era, 2nd ed. Colorado: lyne rinner publishers Inc, INC, 1991, pp. 116-140.

10 Ole weaver et al, identity, migration and the new security agenda in Europe. London: printer, 1993, p. 25.

11بن عنتر عبد النور، « البعد المتوسطي للأمن الجزائري» في: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، صيف 2008، ص. 25.

12 Barry buzan, Ole weaver, Jaap de wilde, security: a new framework for analysis. State of America, lyne rienner, 1998, pp. 120-121.

13 Ole weaver, " societal security", identity, migration and the new security agenda in Europe. London: printer, 1993, p. 25.

14 Barry buzan, ole weaver, jaap de wilde, op.cit, pp. 122-125.

15 Ted hopf, the promise of constructivism in international relations theory, international security, vol.23.no. 1, summer 1998, pp.174-175.

16 ريد هاليدي وآخرون، الإثنية والدولة، الأكراد في العراق وإيران وتركيا. ترجمة: عبد الإله النعيمي، ط 1، العراق: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006، ص. 50.

17 ببرهان غليون، الإثنية والقبلية ومستقبل الشعوب البدائية، مجلة التسامح، العدد: 02، ربيع 2003، ص.01.

18 Robert keohan, « the theory of hegemoe nic stability and changes in international economic regimes", in holsti et al. (eds), change in inter-system. Boulder, cob-wes-view press,pp.15-33.

19 Robert keohan, and Joseph s. nye," intert national interdependence and integration", in Nelson w. polsby and fred i. greentein, eds, hand book of political science. Addision-Wesley, 1975, pp. 60-87.

20 John adams," risk and morality: three fraf ming devices", in Richard Ericson and aaron doyle (eds), risk and morality. Toronto: uni-versity of Toronto press, 2003, p. 92.

21 Richard Ericson and aaron doyle," ca-tastrophe risk, insurance and terrorism", economy and society , vol.33, no. 2, 2004, p. 138.